

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

أثر التركيب العمري للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة على
النمو الاقتصادي
(دراسة مقارنة)

إعداد

هبة بلال أحمد فرج

إشراف

د. عاص الأطرش

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة السياسة الاقتصادية من كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس-فلسطين.

2021

أثر التركيب العمري للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة على النمو
الاقتصادي

(دراسة مقارنة)

إعداد

هبة بلال أحمد فراج

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2021/1/2م، وأجيزت:

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

1- د. عاصم الأطرش / مشرفاً رئيساً

2- د. إبراهيم عوض / ممتحناً خارجياً

3- د. نائل موسى / ممتحناً داخلياً

الإهداء

إلى روح ربّتي وكم تمنيت أن ترى عملي هذا ...

إلى روح أبي الغائب الحاضر

إلى من سهر وتعب الليالي لأجلي أُمي الغالية

إلى من قاسمته قلبي زوجي العزيز

إلى فلذات قلبي جميلاتي الصغيرات

إلى من أحببتهم وأحبوني

الشكر والتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى حضرة الدكتور عاص الأطرش الذي
أشرف على رسالتي...

و إلى زميلي أمين زرعي على ما قدمه لي من متابعة حثيثة وجهد
لاستكمال هذه الرسالة...

ولكل من قدم لي معلومة أسهمت في إثراء هذه الرسالة...

الاقرار

انا الموقعة ادناه مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان:

أثر التركيب العمري للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة على النمو الاقتصادي: (دراسة مقارنة)

أقر بأن ما اشتملت عليه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه فيما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's Name:..... اسم الطالبة:.....

Signature:..... التوقيع:.....

Date:..... التاريخ:.....

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
ب	الاهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	الاقرار
و	فهرس المحتويات
ي	الملخص
1	الفصل الأول
2	المقدمة
3	مشكلة الدراسة
7	سؤال وفرضيات الدراسة
7	سؤال الدراسة الرئيسي
7	أهداف الدراسة
8	أهمية الدراسة
8	حدود الدراسة
8	محددات الدراسة
9	الفصل الثاني
10	متغيرات الدراسة والدراسات السابقة
10	متغيرات الدراسة
10	المتغيرات التابعة
10	الدراسات السابقة
11	الدراسات العربية
15	الدراسات الأجنبية
22	الإطار النظري
22	النمو الاقتصادي
24	الاستهلاك العائلي
27	الفصل الثالث

28	المعطيات ومنهجية البحث
28	البيانات
28	الفئة المستهدفة
28	طريقة جمع البيانات
29	طريقة التحليل
29	تحليل البيانات
31	الفصل الرابع
42	النموذج القياسي
42	نظرة عامة حول Panel Data Analysis
33	Fixed Effects Model
33	Random Effects Model
33	نتائج البحث
33	نتائج تحليل البحث على مستوى فلسطين
35	نتائج التحليل مقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة
38	الفصل الخامس النتائج والتوصيات
40	التوصيات
40	قائمة المصادر والمراجع
45	الملاحق
b	abstract

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول رقم (1)	عدد سكان الضفة الغربية في الفترة (1952-1987)	4
جدول رقم (2)	عدد سكان قطاع غزة في الفترة (1950-1987)	5
جدول رقم (3)	تحليل Fixed Effect Model لنتائج الدراسة على مستوى فلسطين	14
الجدول رقم(4)	تحليل Fixed Effect Model لنتائج الدراسة على مستوى الضفة الغربية	35
الجدول رقم(5)	جدول 9 تحليل Fixed Effect Model لنتائج الدراسة على مستوى قطاع غزة	36

فهرس الرسومات والأشكال

الرقم	الموضوع	الصفحة
الشكل رقم (1)	توزيع السكان حسب الفئات العمرية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة (1997-2017).	6
الشكل رقم (2)	الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين، الضفة الغربية، قطاع غزة للفترة (1994-2016)	23
الشكل رقم (3)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل من فلسطين، الضفة الغربية، قطاع غزة للفترة (1994-2016)	24

أثر التركيب العمري للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة على النمو الاقتصادي (دراسة مقارنة)

إعداد

هبة فرج

إشراف

د. عاص الأطرش

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى الكشف عن أثر التغيرات في التركيبة العمرية للسكان في فلسطين من جانب والضفة الغربية وقطاع غزة من جانب آخر على النمو الاقتصادي، وقسمت الدراسة متغيرات السكان الى ثلاث فئات عمري على النحو التالي الفئة العمرية الاولى من عمر 0-14 والفئة العمرية الثانية 15-65 والفئة العمرية +65، وقد اعتمد الباحث في تحليله على بيانات ثانوية تم نشرها من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من عام 1997 وحتى عام 2017 وقد تم استخدام برنامج EViews من أجل تحقيق متطلبات وفحص فرضيات الدراسة وقد اعتمدت الدراسة على نموذج Fixed Effect للتعامل مع بيانات Panel Data ، وقد توصلت الدراسة على مستوى فلسطين أن الزيادة السكانية في الفئة العمرية بنسبة 1% ستؤدي الى زيادة بنسبة 1.72% على الناتج المحلي الاجمالي، أما على مستوى الضفة الغربية فإن الزيادة بنسبة 1% على عدد السكان سيؤدي الى زيادة بنسبة 2.43% على الناتج المحلي والزيادة في عدد سكان الفئة العمرية الثالثة سيؤدي الى زيادة بنسبة 5% من الناتج المحلي الاجمالي، بالنسبة لقطاع غزة فإن الزيادة في عدد سكان الفئة العمرية الثانية 1% سيؤدي الى زيادة بنسبة 1.19% في الناتج المحلي الاجمالي، و أوصت الدراسة بضرورة العمل على توفير فرص عمل وتحفيز الاستثمارات خصوصاً للفئة العمرية الثانية التي تعد الاعلى انتاجاً وتؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الفلسطيني.

الفصل الأول

الفصل الأول

المقدمة:

يعتبر السكان من أهم أجزاء منظومة النمو الاقتصادي، فهم يمثلون أهم عناصر الإنتاج ألا وهو العمل، فهم أحد أصول عملية التنمية، إلا أن كثيراً من الاقتصاديين يعتبرون السكان أيضاً أحد معوقات النمو الاقتصادي ناظرين إلى النمو السكاني على أنه سبب رئيسي للمشكلات الاقتصادية والتنموية للدول، لكن البعض الآخر اعتبر أن ضعف التنمية في مختلف أقسامها الاجتماعي والاقتصادي هو المسبب للنمو السكاني والمشاكل الديموغرافية للسكان معتبرين هذه المشاكل نتيجة لضعف التنمية الاقتصادية (قريط، 2013).

ويعدُّ العنصر البشري واحد من أهم مصادر القوة الرئيسية في عملية التنمية الاقتصادية فلا يعقل أن يكون هنالك نشاط دون مجهود بشري بدني أو ذهني، ومن هنا جاء الاهتمام بما يسمى ديموغرافية السكان، والتي تحتوي على جميع عناصر السكان من النمو إلى الخصوبة إلى التوزيع السكاني حسب الجنس أو الهيكل العمري وغيره من العناصر.

يتشكل مفهوم التحول الديموغرافي (demographic transition) نتيجة لانخفاض في معدلات الخصوبة بحيث يتحول المجتمع من مجتمع فتي غالبية من الأطفال ومعالين إلى مجتمع يشكل فيه السكان في سن العمل والإنتاج الغالبية العظمى لذلك يقع على عاتق الدول العمل على جعل هذا التغير نقطة تحول إلى مرحلة جديدة تتسم بارتفاع في النمو الاقتصادي وتحسين نوعية حياة المواطنين وخفض معدلات البطالة وتحسين المستوى المعيشي بأبعاده الصحية والتعليمية والبيئية (الشديدي، 2016).

وتختلف التحولات الديموغرافية إختلافاً كبيراً بين مناطق العالم وتعتمد على العلم والتكنولوجيا والاقتصاد والتغيير الثقافي والسياسي والاجتماعي، وربما كان من أهم عناصر التطور الديموغرافي للسكان هو تغير الهيكل العمري للسكان، حيث يحتوي هذا الهيكل بشكل عام على ثلاثة أقسام أولها المعالين وهم من كانوا دون سن الخامسة عشرة، والقسم الثاني الطبقة العاملة من

سن 15 إلى سن 65، وأخيراً كبار السن فوق الخامسة والستين. إذاً فتوزيع السكان على هذه الأقسام الثلاثة له أثر كبير على النمو الاقتصادي، حيث إذا ما نظرنا للقسم الأول من دون الخامسة عشر نجد بأنهم يستهلكون من المخرجات أكثر مما ينتجون، وكذلك الأمر لمن هم فوق الخامسة والستين حيث يقل إنتاجهم أو يتوقف ليبدأ باستهلاك مدخراتهم وزيادة العبء على الدولة فيما يخص ضمانات التقاعد.

ومن هنا أصبح العبء على القسم الثاني (15-65 عام) كبيراً؛ لأنهم يعيلون القسم الأول وجزء من القسم الثالث، فكان لا بدّ من دراسة هذه الهيكلية وطريقة تحقيق مكاسب الديموغرافية للتخفيف من العبء على القسم الثاني مما يمكنهم من إعادة تخصيص أموالهم بدلاً من الإعالة إلى بناء المصانع وإرساء البنية التحتية والاستثمار في مختلف القطاعات (david، 2016).

حيث أنّ هناك فرصة للنمو الاقتصادي والتنمية من الممكن أن تتاح أمام المجتمع الفلسطيني من خلال التغيرات في التركيبة العمرية للسكان، حيث أنّ هذا التغير الديموغرافي يواجه العديد من التحديات من أبرزها الاحتلال الإسرائيلي وانعدام اليقين وعدم الوضوح يشكل عائقاً أمام متخذي القرار لصياغة السياسات اللازمة لاستغلال فرصة التحولات الديموغرافية. (كرباج، ابو احمد، و هيرمن، 2016).

مشكلة الدراسة:

على الرغم من انخفاض معدلات الخصوبة في فلسطين إلا أنّ التحول الديموغرافي فيها يعد متأخراً بالنسبة للعديد من البلدان الآسيوية والعربية المجاورة بالرغم من بروز مؤشرات للتنمية انخفاض في معدلات محو الأمية، حيث كانت معدلات الخصوبة مرتفعة في السبعينات من القرن الماضي إلا أنّها انخفضت إلى النصف لتصل إلى 4.1 ولكنها ظلت أعلى بشكل واضح في قطاع غزة (4.5) مقارنة في الضفة الغربية (3.7)، بالرغم أنّها الآن تنخفض بشكل أكبر في القطاع.

لعبت العوامل الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة دوراً مهماً في تحديد معدلات الخصوبة حيث أنّ انتشار الزواج المبكر وانخفاض معدل استخدام وسائل منع الحمل الحديثة تشكل محددات

لمستوى الخصوبة المرتفع وأيضاً تعليم الإناث هو الذي يحدد معدل الخصوبة بالتالي فإنَّ النمو السكاني والهزم السكاني في فلسطين --لفترته 35 عام المقبلة ستتأثر بمدى التقدم في التعليم في فلسطين.

تشير التنبؤات أنَّ المجموع الكلي للسكان في فلسطين سيزداد من 4.57 مليون في سنة 2015 إلى 6.9 مليون في سنة 2030 و إلى 9.5 مليون في سنة 2050، وهذه الزيادة ستحدث على الرغم من أنَّ الخصوبة ستتنخفض من 4.6 إلى 2.17 طفل لكل امرأة، حيث أنَّ انخفاض الخصوبة لن يحول دون حدوث تزايد ثابت لعدد الولادات وهذا يعني أنَّ القطاعات الاجتماعية-الاقتصادية ستحتاج إلى سياسات واستراتيجيات وبرامج للتعامل مع الأعداد المتنامية من السكان (كرباج، ابو احمد، و هيرمن، 2016).

في لمحة بسيطة حول التطورات في النمو السكاني في فلسطين منذ سنة 1952 حيث قامت السلطات الأردنية بعمل أول تعداد للسكان وفي عام 1961 تم إحصاء شامل للسكان وفي عام 1976 قامت سلطات الاحتلال بعملية إحصاء لسكان الأراضي المحتلة.

الجدول رقم (1): عدد سكان الضفة الغربية في الفترة (1952-1987)، (هلال، 1990)

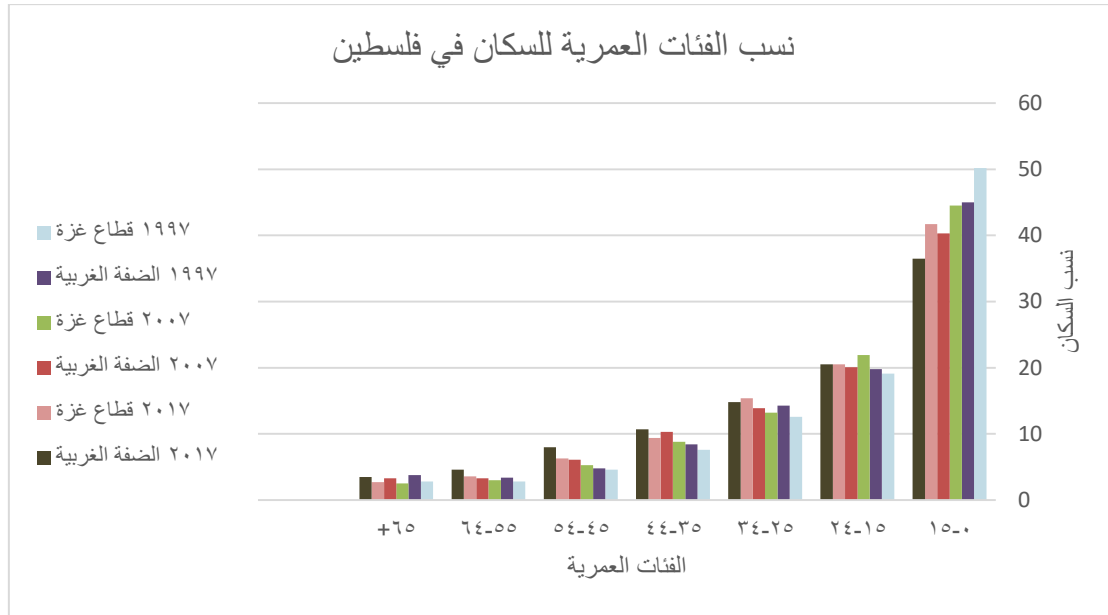
السنة	السكان (بما فيهم القدس الشرقية)
1952	742,289
1961	805,450
1976	664,494
1973	739,500
1977	781,600
1979	805,400
1982	871,600
1987	1,001,000

وسنرى أنَّ عدد سكان الضفة الغربية كان في أواخر عام 1973 أقل منه من عام 1952 ويمكن تفسير هذا الفرق بازدياد أعداد الهجرة خلال الفترة التي سبقت الاحتلال الإسرائيلي وبعد حرب عام 1967، ويعود سبب هذه النسبة المرتفعة بالهجرة آنذاك الوضع السياسي وما يتبعه من أوضاع اقتصادية صعبة، أما بالنسبة لقطاع غزة فقد كانت الهجرة أدنى مما هي عليه في الضفة الغربية، بناءً على الإحصائيات المصرية غير الدقيقة نوعاً ما في تلك الفترة بسبب عدم الدقة في رصد تقديرات الوفيات خاصة في صفوف اللاجئين الفلسطينيين فتعطي التقديرات المصرية والإسرائيلية العدد التالي لسكان قطاع غزة (هلال، 1990).

الجدول رقم (2): عدد سكان قطاع غزة في الفترة (1950-1987)، (هلال، 1990)

السنة	السكان
1950	288,107
1960	374,292
1966	454,960
1967	354,000
1975	425,500
1982	476,600
1987	564,100

أما بالنسبة للتوزيعات السكانية بعد قدوم السلطة الفلسطينية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة فكانت أول إحصاءات التعداد السكاني عام 1997 فمن حيث توزيع السكان حسب الفئات العمرية في فلسطين تشير التقارير الإحصائية إلى انخفاض الفئة السكانية الأولى دون الخامسة عشر من 47% عام 1997 إلى 42% عام 2007 إلى أن وصلت 38.5% عام 2017. وكذلك ارتفعت نسبة الفئة السكانية الثانية العاملة من 49% عام 1997 إلى 54% عام 2007 إلى أن وصلت إلى 57% عام 2017. أما الفئة العمرية الثالثة وهي فئة الشيوخ فقد بقيت تراوح مكانها من 3.4% عام 1997 إلى 3% عام 2007 إلى أن وصلت إلى 3.2% عام 2017. حيث تعتبر هذه المؤشرات إيجابية تجاه الاقتصاد الفلسطيني.



الشكل رقم (1) توزيع السكان حسب الفئات العمرية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة (1997-2017).

سوف يتناول هذا البحث دراسة التركيبة العمرية للسكان في فلسطين بمقارنة الضفة الغربية وقطاع غزة ودراسة هذه التغيرات على النمو الاقتصادي في فلسطين وتحديد التحديات التي يواجهها المجتمع وكيف يمكن استغلال الفرص الديموغرافية، وتتكون هذه الدراسة من خمسة فصول، يستعرض الفصل الأول وصف عام للنمو السكاني في فلسطين والتحول الديموغرافية التي شهدتها المنطقة والنمو الاقتصادي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، أما الفصل الثاني يتناول الدراسات السابقة العالمية والعربية التي تحدثت عن التحولات الديموغرافية وأثرها على النمو الاقتصادي، أما الفصل الثالث والرابع تمّ عرض طريقة جمع المعلومات والمعطيات المستخدمة في البحث والنتائج التي تمّ التوصل إليها وطريقة التحليل المستخدمة، أما النقاش ومقارنة النتائج والخلاصة والتوصيات تمّ عرضها ضمن الفصل الخامس.

سؤال وفرضيات الدراسة:

سؤال الدراسة الرئيسي:

" ما هو الأثر المتوقع من التغير في التركيبة العمرية للسكان في فلسطين على النمو الاقتصادي في مقارنة بين الضفة الغربية وغزة؟"

يمكن صياغة الفرضية التي تنصُّ على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في التركيب العمري للسكان والنمو الاقتصادي في فلسطين، ويتفرع منها الفرضيات الآتية:

1. توجد علاقة سالبة بين السكان في عمر 0-14 على النمو الاقتصادي في فلسطين.
2. توجد علاقة إيجابية بين السكان في عمر 15-65 على النمو الاقتصادي في فلسطين.
3. توجد علاقة سالبة بين السكان في عمر 65+ على النمو الاقتصادي في فلسطين.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التركيبة العمرية للسكان في فلسطين وتقسيمها إلى فئاتها الثلاث ودراسة أثر كل فئة على النمو الاقتصادي في فلسطين لتحفيز صناع السياسات إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستغلال النمو الديموغرافي السريع لخلق نمو اقتصادي وبناءً عليه تم تحديد مجموعة من الأهداف الخاصة التي يسعى لها في هذا البحث: -

- 1- معرفة حجم النمو الديموغرافي في فلسطين.
- 2- التعرف إلى العراقيل والمعوقات ذات الصلة بحجم السكان التي تعيق النمو الاقتصادي.
- 3- الوصول إلى مدى تأثير النمو الديموغرافي للسكان على النمو الاقتصادي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة أنها الدراسة الأولى حسب معرفة الباحث المتواضعة التي ستدرس مدى تأثير التركيبة العمرية للسكان في فلسطين على معدلات النمو الاقتصادي، بالاعتماد على بيانات الإحصاء للسكان حتى عام 2017 وبيانات النمو الاقتصادي حتى عام 2017، حيث شهدت السنوات السابقة معدلات نمو اقتصادي ولكن لم تشهد زيادة في معدل نصيب دخل الفرد وذلك يعود إلى حدوث نمو سكاني بنفس النسبة للنمو الاقتصادي، من هنا تبرز أهمية الدراسة الحالية في كونها ستسهم في تحديد الإجراءات وتحديد السياسات التي ستخدم صناع القرار في التمكن من الاستفادة من التحول في التركيبة العمرية للسكان.

حدود الدراسة:

الحد الزمني: 2017-1997. (حسب البيانات الموجودة في الإحصاء).

الحد المكاني: فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة).

محددات الدراسة:

- سيتم إجراء هذه الدراسة على المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- تستند هذه الدراسة على البيانات الإحصائية عن مسح السكان وتميز الفئات العمرية للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة.

الفصل الثاني

الفصل الثاني

متغيرات الدراسة والدراسات السابقة

متغيرات الدراسة:

تشتمل هذه الدراسة على نوعين من المتغيرات:

أولاً: المتغيرات المستقلة

Pop1: نسبة السكان من عمر 0-14 عام وسيعبر عنها بالبحث بدلالة P1.

Pop2: نسبة السكان من عمر 15-65 عام وسيعبر عنها بالبحث بدلالة P2.

Pop3: نسبة السكان من عمر 65+ عام وسيعبر عنها بالبحث بدلالة P3.

ثانياً: المتغيرات التابعة

ويتمثل بالنمو الاقتصادي الذي تم حسابة من خلال المعادلة الآتية: -

$$\text{Economic Growth} = (GDP2 - GDP1 / GDP1)$$

وسيعبر عنه بالبحث بدلالة Y.

الدراسات السابقة:

أصبحت دراسة التركيبة العمرية للسكان والتحولات الديموغرافية ضرورة ملحة في كافة الدول لما لها آثار مختلفة على اقتصاديات الدول والتنمية الاقتصادية فيها، منذ منتصف القرن الماضي شرعت العديد من الدول وخاصة الأوروبية بالبدء بالعمل على تكثيف الجهود والأبحاث لدراسة النمو السكاني وكيفية الاستغلال الصحيح لهذا النمو لما له من آثار إيجابية وسلبية على اقتصاديات الدول، فالاستغلال الصحيح للهبة الديمغرافية أدى إلى انخفاض نسبة الإعاقة في هذه

الدول وزيادة عدد الأفراد المشاركين في العمل والاستثمار والادخار في الدول الغربية وتحقيق التطور والازدهار الاقتصادي فكان لا بد من دراسة هذه التحولات الديموغرافية وآثرها على الدول المختلفة في العالم وفي أي مرحلة أصبحت الدول النامية من المراحل الديموغرافية وهل استطاعت استغلال الفرصة الديموغرافية فيها، إنَّ أول من وضع الأساس النظري لنظرية التغيرات الديموغرافية للسكان هما: تومبسون، فرانك نوتشتاين، حيث اقترح الأول عام 1929 تصنيف دول العالم إلى ثلاث مجموعات رئيسية حسب مستويات حسب مستويات الخصوبة والوفيات (خليفه، 1986).

الدراسات العربية:

دراسة (سلمان، ومسلم 2017)، بعنوان: "قياس العلاقة بين التغيرات السكانية وبعض مؤشرات النمو الاقتصادي في العراق (1990-2013)"، حيث تمَّ في هذه الدراسة تناول أثر التغيرات السكانية على بعض مؤشرات النمو الاقتصادي في جمهورية العراق في الفترة ما بين 1990-2013، وقد أشارت الدراسة بأنَّه من الممكن أن يشكل النمو السكاني عامل ضغط عند تنفيذ البرامج والخطط التنموية، أو قد يكون متغيراً إيجابياً في العلاقة الدالة بين السكان والنمو الاقتصادي، لذا فقد هدفت الدراسة لتوضيح هذه العلاقة بين التغيرات السكانية والنمو الاقتصادي على مستوى الاقتصاد العراقي، لا سيما أنَّ الدول النامية ومنها العراق تعاني من مشكلة ارتفاع حجم السكان وبما لا يتناسب مع معدلات النمو الاقتصادي، وانطلق الباحثان من فرضية مفادها أنَّ التغيرات السكانية لها تأثيرات متباينة إما كقوة دافعة للنمو الاقتصادي أو كقوة ضاغطة نحو الانخفاض، واستخدم الباحثان أسلوب التحليل والقياس لبيان العلاقة بين التغيرات السكانية وبعض المؤشرات ذات التأثير على النمو الاقتصادي، وأظهرت نتائج الدراسة بأنَّ هناك علاقة معنوية بين المتغيرات السكانية وبعض المؤشرات الاقتصادية، إلَّا أنَّه توجد عوامل مختلفة مؤثرة أثرت على درجة هذه العلاقة.

دراسة (عليش، 2016)، بعنوان: "الهبة الديموغرافية وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي والبطالة (دراسة حالة بعض دول جنوب شرق آسيا)"، فقد هدفت الدراسة دراسة الهبة

الديموغرافية من خلال تحليل التركيبة العمرية للسكان والنمو السكاني وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي والبطالة في بعض دول جنوب وشرق آسيا، ولتحقيق هذا الهدف اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج تمثلت في أن دول جنوب وشرق آسيا مرت بتحول ديموغرافي بلغ فيه السكان في سن العمل مستويات عالية وصلت إلى أكثر من ثلثي إجمالي السكان في أغلب الدول موضوع البحث لعام 2010، كما بلغت معدلات نمو السكان في سن العمل نسباً أعلى من معدلات نمو إجمالي السكان، إلا أن اقتصاديات هذه البلدان قدمت تجربة ناجحة في استيعاب التحول الديموغرافي والهبة الديموغرافية بفعل السياسات الاقتصادية الرشيدة التي كانت مرنة ومتوافقة مع السياسات السكانية، بالإضافة إلى النظام التعليمي والتدريبي والكفؤ والذي عمل على صقل القوى العاملة لتكون أكثر إنتاجية، وقد اتضح ذلك جلياً من خلال مؤشرات النمو الاقتصادي الذي سجل معدلات عالية طوال فترة الدراسة باستثناء بعض السنوات التي شهدت بعض الأزمات الاقتصادية، وسجلت البطالة معدلات منخفضة وأمنة نسبياً، كما أنه من الملاحظ أن هذه الدول حققت معدلات ادخار واستثمار مرتفعة تزامناً مع التغيرات الديموغرافية التي مرت بها، وهو ما يشير إلى وجود حاضنة اقتصادية لاستيعاب التحول الديموغرافي بهذه الدول.

دراسة (كرباج، الزاغة، أبو أحمد، 2016)، بعنوان: "فلسطين 2030، التغير الديمغرافي: فرص التنمية"، حيث تناولت الدراسة وبشكل مختصر التغيرات الديموغرافية في فلسطين، وبينت الدراسة بأن التقرير الصادر عن الأمم المتحدة قد بين أن التغيرات السكانية في فلسطين ستتيح الفرص لتحقيق نمو اقتصادي لكن وبالمقابل سيحمل تحديات كبيرة وسيؤثر على توفر الموارد الأساسية للتنمية والخدمات العامة لذلك شدد التقرير على ضرورة الاستفادة من هذه التغيرات عن طريق وضع سياسات سليمة تأخذ فلسطين إلى اتجاه التنمية والاستثمار في الفئات العمرية الشابة والسكان في سن العمل وتمكين النساء، وأوضحت الدراسة أن الاتجاهات والديناميكيات له دور قوي في تحقيق التنمية، وبالتالي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في قرارات التخطيط والسياسات العامة، وأوضحت الدراسة أن التخطيط على المدى الطويل في فلسطين يتعطل بسبب الإجراءات الاحتلالية المستمرة على مدى عقود، وكذلك بسبب الاعتماد على المساعدات الأجنبية، ومع ذلك فقد بينت

الدراسة أنَّ الديناميكيات السكانية تؤثر على التنمية الاجتماعية أو الاقتصادية بشكل إيجابي، وركزت الدراسة بشكل خاص على الأثر الديموغرافي على القطاعات الأساسية كالصحة والتعليم وسوق العمل.

دراسة (الخوالدة، 2016)، بعنوان: "مراحل الانتقال الديموغرافي وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن:" فقد هدفت هذه الدراسة إلى تتبع مراحل التغيرات والتحولات الديموغرافية للمجتمع الأردني خلال الفترة الممتدة إبان فتره الحكم العثماني حتى وقت إجراء الدراسة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي لتحقيق أهدافها، وأظهرت نتائج الدراسة بأنَّ الأردن خلال المرحلة الأولى الممتدة من العهد العثماني وحتى انتهاء الحرب العالمية الثانية 1945 تميزت بارتفاع مستويات الخصوبة، وانخفاض معدل الوفاة خلال هذه المرحلة، وأنَّ الأردن قد انتقل إلى المرحلة الثانية الممتدة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، وتميزت هذه المرحلة بنهضة اجتماعية وانتعاش اقتصادي وتنمية شاملة وقد ثبتت تقريباً مستويات الخصوبة خلالها، وإن بدأت بانخفاض تدريجي بعدئذ، وانخفضت فيها مستويات الوفيات بصورة كبيرة، وبذلك ارتفعت معدلات النمو السكاني، وقد دخل الأردن المرحلة الثالثة للانتقال الديموغرافي التي ابتدأت منذ مطلع التسعينات، حيث حقق الأردن خلالها نهضة تنموية كبيرة في شتى المجالات، وقد تزامن دخول الأردن هذه المرحلة مع بزوغ ظاهره الفرصة السكانية.

دراسة (مويسي، 2015)، بعنوان: "أثر النمو الديموغرافي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دراسة تحليلية للجزائر في الفترة من (2001-2011)"، حيث أشارت الدراسة إلى أنَّ النمو السكاني يعد من أبرز الظواهر الديموغرافية القائم على التغير في حجم السكان في فترات زمنية معينة إن كان ذلك بالزيادة أو النقصان، وهذا يأتي لعاملين اثنين هما: معدل المواليد، ومعدل الوفيات، حيث أنَّ هذين العاملين يلعبان دوراً هاماً وأساسياً في حركة السكان، فمعدل الزيادة السكانية له تأثير على متغيرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية إما سلباً أو إيجاباً، وبناءً على ذلك فقد هدفت الدراسة إلى معرفة الأثر المترتب عن النمو السكاني على التنمية بشقيها الاقتصادي

والاجتماعي وذلك من خلال تحليل واقع النمو السكاني في الجمهورية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من عام 2001 إلى 2011، وكذلك من خلال قراءة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والربط بين هذه المتغيرات بهدف الوصول إلى أثر النمو السكاني الطبيعي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأظهرت نتائج الدراسة بأنَّ هناك أثراً إيجابياً للنمو السكاني على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأنَّ التحكم في النمو السكاني هو أمر ضروري لسيروية التنمية الاقتصادية والاجتماعي، وكذلك أظهرت الدراسة أهمية العنصر البشري في الجانب الاقتصادي من خلال الزيادة في حجم القوى العاملة وتراجع نسب التشغيل بالنسبة لصغار السن (الأحداث) وهذا يرجع إلى فتوة المجتمع الجزائري في تلك الفترة، بسبب ارتفاع عدد الشباب إلى جانب ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وأظهرت أيضاً الدراسة بأنَّه لا توجد علاقة بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

دراسة (قريط، 2013)، والتي بعنوان: "النافذة الديموغرافية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، دراسة تحليلية للمعطيات المتاحة"، حيث هدفت الدراسة التعرف إلى المشكلات الناجمة عن النافذة الديموغرافية التي تواجه عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتحديد الاتجاهات المستقبلية المتجهة نحوها مسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تتزامن مع النافذة الديموغرافية في سورية، وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت نتائج الدراسة أنَّ التحول الديموغرافي يصاحبه تحديات وفرص مستجدة، وهذا يتطلب من الدولة تكثيف الجهود لاستشراف تداعياتها ووضع الأسس والآليات العملية الفعالة لمواجهة تلك التحديات، وضرورة العمل من خلال منظور المصلحة العامة للاستفادة من الفرص المتاحة لتعزيز التنمية المستدامة وذلك بتعزيز بيئة الاستثمار الخاص المحلي والخارجي على السواء، وهذا يتأتى من خلال زيادة مساهمة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي وتوجيه المدخرات نحو الاستثمار في مجالات تنمية الموارد البشرية؛ لأنَّها القاعدة الأساس لتحقيق الدفعة القوية نحو الانطلاق باتجاه النمو الاقتصادي، وكذلك أظهرت الدراسة بأنَّ فرصة الاستفادة من انفتاح النافذة الديموغرافية يكون بانتهاء سياسة سكانية تنموية من خلال توفير بيئة تنموية واقتصادية قادرة على استيعاب الهبة الديموغرافية في الدولة السورية.

دراسة (مقداد، 2008)، بعنوان: "النمو السكاني وأثره في القوى العاملة في القطر العربي السوري بين عامي 1960 و 2004"، حيث تعرضت الدراسة إلى عاملين مهمين في حياة الدولة السورية هما: الأول- السكان والنمو السكاني، والثاني- قوة العمل والاستخدام، ومتطلبات سوق العمل، وقام الباحث بتتبع حركة النمو السكاني خلال أربعة عقود ونصف تقريباً، واستخدم بعض المؤشرات اللازمة لتتبع طبيعة النمو السكاني وتطور قوة العمل والاستخدام مستعيناً ببعض الإحصاءات العالمية للمقارنة والدلالة على المستوى الذي وصل إليه القطر بين دول العالم، وقد حاول الباحث أن يقدم من خلال هذا البحث صورةً عن حال النمو السكاني في سورية، وواقع قوة العمل والاستخدام ومتطلبات سوق العمل خلال المدة من عام 1960 حتى عام 2004، وقد أظهرت نتائج الدراسة أنَّ هناك نمو واضح في حجم السكان، ناجم عن زيادة طبيعية سنوية تصل إلى 32.6% نتيجة للزيادة في معدل الولادات، والهبوط في معدل الوفيات، وأنَّ معدل النساء في المجتمع السوري يشكلن 98.8% من الذكور. وأنَّ الشعب السوري هو فتي إذ تراوحت نسبة من هم دون سن الخامسة عشرة ما بين 46.6% و 48.8% في حين تراوحت نسبة فئة الشيوخ ما بين 3.3% و 7.4% من مجموع السكان، وأظهرت الدراسة بأنَّ هناك ارتفاع ضئيل في نسبة مساهمة السكان في قوة العمل، مع ملاحظة أنَّ هذه النسبة تزداد بشكل بطيء، وأنَّ هناك انخفاض نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل. رغم ارتفاع نسبتها في مجموع قوة العمل، وبالمقابل أظهرت الدراسة أنَّ هناك تحسن ملحوظ طرأ على المستوى التعليمي للعاملين وارتفعت نسبة من يحملون شهادات فنية أو مهنية وشهادات جامعية وعليا. وهذه ظاهرة إيجابية تتماشى ومتطلبات العولمة والنظام العالمي الجديد.

الدراسات الأجنبية:

دراسة (Zhang& zhan,2015) بعنوان:

Demographic age structure and economic development: Evidence

"from Chinese provinces". الهيكل العمري الديموغرافي والتنمية الاقتصادية: أدلة من

المقاطعات الصينية"، التي تناولت الآثار الاقتصادية للهيكل العمري الديموغرافي في سياق التنمية

الإقليمية في الصين، حيث قام الباحثان بتوسيع إطار أعمال التنمية من خلال دمج الهيكل العمري وتطبيقه على مجموعة بيانات لوحة من 28 مقاطعة صينية، وتبين من الدراسة وجود تغيرات في الهيكل العمري للمجتمع الصيني، حيث انعكست هذه التغيرات على التحولات السكانية من حيث الحجم والتكوين الديموغرافي الداخلي للسكان في سن العمل، كونها مرتبطة بشكل كبير بمعدلات النمو الاقتصادي للمقاطعات وذلك خلال فترة الدراسة منذ العام 1990-2005، وأظهرت نتائج الدراسة إلى أن تطور الهيكل العمري كان بمعدل ما يقرب من خمس النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويعزى أكثر من نصفه إلى التحولات في التركيب الديموغرافي الداخلي للسكان في سن العمل، ومن جهة أخرى فقد أظهرت نتائج الدراسة بأن التحولات في التركيبة السكانية الداخلية للسكان في سن العمل في الصين تلعب دوراً هاماً في التأثير على النمو الاقتصادي حيث شكلت هذه التغيرات أكثر من 19% من النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وفي المقابل سمحت الصين للأزواج بإنجاب طفلين لكل عائلة؛ لأن الانتقال إلى مجتمع شيخوخة ينتج خسائر اقتصادية كبيرة خلال فترة قصيرة حيث إن الزيادة 1% في نسبة سن العمل يمكن أن تزيد من نصيب الفرد من الناتج بنسبة 1.7%.

دراسة (Prskawetz, K'oge, Sanderson, & Scherbov, 2007)، كانت بعنوان:

"The Effects of Age Structure on Economic Growth: An Application of Probabilistic Forecasting to India".

"آثار الهيكل العمري على النمو الاقتصادي: تطبيق للتنبؤ الاحتمالي للهند"، فقد بينت الدراسة بأنه خلال السنوات الأخيرة كان هناك وعي متزايد فيما يتعلق بالقوة التفسيرية لمتغيرات الهيكل العمري للسكان بالنسبة لانحذارات النمو الاقتصادي في الهند، وأن هناك نموذج انحدار جديد قد عبر البلاد وكان له الأثر في التأثيرات لتغيير الهيكل العمري بالنسبة للنمو الاقتصادي، وقد استخدم الباحثان النموذج الجديد والتوقعات الديموغرافية الاحتمالية الأخيرة للهند لاشتقاق معدلات النمو الاقتصادي المتوقعة الناجمة عن عدم اليقين في التطورات الديموغرافية، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن التنبؤات في الهند تبين أن معدل النمو الاقتصادي المتوقع للناتج لكل شخص

في سن العمل في عام 2035 سيكون بين 3.8% و 4.6%، مع الأخذ بعين الاعتبار التنبؤات الديموغرافية مقارنة بقيمة 4.1% في العام 1995-2000 متأثراً بنقص نسبة الإعالة في المجتمع الهندي .

دراسة (Cséfalvaiová & Makhalova, 2014)، بعنوان:

"The Effects Of Age-Structure Changes On The Development Of Social And Economic Processes "

"آثار تغييرات هيكل العمر على تطوير العمليات الاجتماعية والاقتصادية": فقد بينت الدراسة أنَّ التغيرات في هيكل العمر للسكان تعد من أكثر القضايا التي تم مناقشتها في القرن الحادي والعشرين مما ترتب عليه من معدلات الشيخوخة، إذ أنَّ الشيخوخة الديموغرافية تعدُّ من الظواهر السلبية في معدلات النمو الاقتصادي، وأظهرت الدراسة بأنَّ التغيرات في الهيكل العمري تقدم العديد من الفرص التي قد تعود بفوائد على المجتمعات واقتصاد الدولة، وتخلق الفرصة من الاستخدام الإيجابي للقوى العاملة المتزايدة التي تسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي والإنتاجية في الدول، وهذا يأتي من خلال اتخاذ التدابير السياسية المناسبة على اعتبار أنَّ التغير في الهيكل العمري للمجتمع يعد كعائد ديموغرافي له الأثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتم من خلال الدراسة تحليل لمشكلة شيخوخة السكان وتأثير التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية على المؤشرات الديموغرافية.

دراسة (Maestas, Mullen, & Powell, 2016)، بعنوان: "The Effect of

"Population Aging on Economic Growth"، "أثر شيخوخة السكان على النمو الاقتصادي"، فقد أشارت الدراسة إلى أنَّ شيخوخة السكان في نطاق واسع لها آثار سلبية على النمو الاقتصادي إلا أنَّ هناك بعض الأدلة تشير إلى أنَّ حجم آثار الشيخوخة يكون بنسبة قليلة، واتبع الباحثان أسلوب الملاحظة، وتمَّ تطبيقها في الولايات المتحدة الأمريكية التي شهدت بالفعل نموًا كبيرًا في حجم كبار السن السكان، حيث أنَّ هذا النمو الكبير قد تمَّ تحديده مسبقًا من خلال

الاتجاهات التاريخية في الخصوبة، واستخدم الباحثان التباين المتوقع في معدل شيخوخة السكان في الولايات الأمريكية خلال الفترة 1980-2010، ومن خلال نتائج الدراسة بالنسبة إلى تقدير الأثر الاقتصادي للشيخوخة على إنتاج الدولة للفرد دلت نتائج الدراسة نجد أن هناك زيادة بنسبة 10% في نسبة السكان الذين تزيد أعمارهم عن 60 عامًا، وأن هناك انخفاضاً في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.5%، وبينت كذلك نتائج الدراسة إلى أن ثلثي الانخفاض يرجع إلى تباطؤ النمو في إنتاجية العمل للعمال بالنسبة إلى التوزيع العمري، بينما يأتي الثلث الآخر بسبب تباطؤ نمو القوى العاملة، ودلت نتائج الدراسة بأن نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي سينخفض بمقدار 1.2 نقطة مئوية في هذا العقد و0.6 نقطة مئوية بعد ذلك العقد وذلك يرجع لارتفاع معدلات الشيخوخة في المجتمع الأمريكي.

دراسة (Sax, 2013)، بعنوان: Demographic Changes In Developed and

Developing Countries "التغيرات الديموغرافية في البلدان المتقدمة والنامية"، حيث قام الباحث بمراقبة التغيرات الديموغرافية في البلدان المتقدمة والنامية لمعرفة ما إذا كانت بعض البلدان النامية تتبع نفس الاتجاهات التي تتبعها الدول المتقدمة في آثار التغيرات الديموغرافية أم لا، وذلك من أجل توفير النظرة المستقبلية للكشف عن سبب وجود بعض سكان الدول فقراء جدًا والسبل المتبعة من أجل تحسين مستويات المعيشة لهم، وقام الباحث بإجراء تحليل إقليمي وقطري بالترتيب لتحديد الاتجاهات التي تتبعها كل دولة نامية بالنسبة للدول المتقدمة، وعند الإجابة عن سؤال الدراسة الرئيس لماذا هناك بعض الدول غنية والبعض فقيرة، فقد تبين من الدراسة أن انخفاض معدلات الخصوبة ومعدلات الوفيات الرضع جنباً إلى جنب مع كميات كبيرة من التعليم والمخرجات لكل عامل يؤدي إلى مجتمع أكثر ازدهاراً كما في الدول الغربية، مع ذلك هناك بعض الدول بعيدة كل البعد عن تحقيق مستوى معيشة مرتفع ويمكن لهذه الدول بذل مزيد من الجهود لرفع مستويات التعليم الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض في الخصوبة وزيادة في إنتاجية العمل لتمكن من الوصول إلى المرحلة الأخيرة من التحول الديموغرافي وبالتالي الاستفادة من الفرص الديموغرافية كما الدول الأخرى.

دراسة (Willekens, 2014)، بعنوان:

"Demographic transitions in Europe and the World".

"التحولات الديموغرافية في أوروبا والعالم": فقد بينت الدراسة بأنّ التحول الديموغرافي أصبح ظاهرة عالمية، تشهدها كافة مناطق العالم، حيث تشهد تغيراً من مستويات عالية من الوفيات والخصوبة إلى مستويات منخفضة، وأنّ وتيرة التحول الديموغرافي تختلف بين المناطق والبلدان بسبب الاختلافات في توقيت الأحداث والظروف التي تؤدي إلى التحول، ونتيجةً لذلك، تبين أنّ هناك اتجاهات متباينة في النمو السكاني والشيخوخة في جميع أنحاء العالم، وأنّ التحولات في معدلات الوفيات والخصوبة والهجرة لها العديد من السمات المشتركة، إذ تتشابه التحولات الديموغرافية مع العلم والتكنولوجيا والاقتصاد والتغير الثقافي والعمليات الاجتماعية والسياسية. وكما أظهرت الدراسة بأنّ ثلثي سكان أوروبا تتراوح أعمارهم ما بين 15-65 عام وأن 16% منهم هم فوق 65 عام وهو ضعف المعدل العالمي البالغ 8%، وهذا يعني إنّ أوروبا في طريقها إلى الشيخوخة وتليها فيما بعد آسيا وتتبعهم إفريقيا بعد وقت كبير نسبياً، وهذه المؤشرات والأرقام هي نتائج التحول الديموغرافي في العالم، حيث كانت أوروبا على رأس قارات العالم؛ لأنها أول من بدأ بعملية الانتقال والتحول الديموغرافي بالتالي فهي متقدمة في مراحل كثيرة عن القارات الأخرى لذلك ستكون أوروبا وآسيا في عمر متقدم عندما تجمع إفريقيا العائد الديموغرافي، وما أن يصل المجتمع إلى الشيخوخة حتى يتحول العائد الديموغرافي إلى عبء ديموغرافي يقع على عاتق جيل الشباب العاملة.

دراسة (Liu & , & Hu, A, 2013) بعنوان:

"Demographic change and economic growth: Theory and evidence from China"

"التغيير الديموغرافي والنمو الاقتصادي: نظرية ودليل من الصين": فقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير التغيير الديموغرافي على النمو الاقتصادي الصيني باستخدام بيانات لوحة

المقاطعات 1983-2008، وأظهرت نتائج الدراسة من خلال النتيجة المقطعة للنموذج النظري بأن نسبة السكان في سن العمل مرتبطة بشكل إيجابي بالنمو الاقتصادي، في حين أن معدل المواليد له تأثير سلبي، وباستخدام النتائج التجريبية أظهرت نتائج الدراسة بأن هناك انخفاض في معدل المواليد وزيادة في نسبة السكان في سن العمل، وزيادة في متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين من 0.73-1.19 نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، حيث ساهم هذان التغيران الديموغرافيان في ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي بمعدل 19.5%، وبالمجمل بينت الدراسة أن نسبة السكان في سن العمل ترتبط ارتباطاً إيجابياً بالنمو الاقتصادي، حيث أن انخفاض عدد المواليد وارتفاع حصة السكان في سن العمل يؤدي إلى زيادة متوسط معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد السنوي في الصين حيث تسهم هذه التغيرات في ارتفاع النمو الاقتصادي الصيني وذلك حسب نظرية سولو للنمو التي ترى بأن معدل المدخرات يرتبط ارتباطاً إيجابياً برأس المال الفعلي للفرد ويكون لحصة السكان في سن العمل تأثيراً إيجابياً على الناتج المحلي للفرد.

دراسة (Pei-Ju, 2009) وهي بعنوان:

Does demographic change matter for growth? هل التغير الديموغرافي مهم للنمو؟

فقد هدفت هذه الدراسة التعرف إلى أهمية التحول الديموغرافي للنمو الاقتصادي، وقد تبنت الدراسة نموذجاً عاماً للتوازن المتداخل للأجيال مع الخصوبة الذاتية، حيث تمت معايرة النموذج وفقاً لبيانات الإحصاء المركزي في مدينة تايوان، حيث تبين من الدراسة بأن الدولة قد شهدت نمواً اقتصادياً سريعاً بينما كانت تمرّ بتحول ديموغرافي كبير، وقد قامت الدراسة بقياس أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي من خلال ثلاث طرق هي: الأولى- أن انخفاض معدل الخصوبة يقلل نسبة الإعالة، أما الثانية- من خلال تراكم رأس المال البشري والادخار؛ لأن نسبة الإنفاق على صغار السن ستأخذ بالنقصان، بينما الثالثة- الاستجابة لتراجع الخصوبة قد يقدم الآباء المزيد من التعليم لعدد أقل من الأطفال بالتالي انخفاض نسبة الإعالة وارتفاع من رأس المال المادي، وأظهرت نتائج الدراسة بأن أكثر من ثلث نمو الإنتاج في مدينة تايوان خلال العقود

الأربعة الماضية يُعزى إلى التحول الديموغرافي، في حين أنَّ نمو إجمالي الناتج المحلي يفسر ثلثاً آخر والباقي يرجع في الأساس إلى التقدم التكنولوجي المتحيز للمهارات، وكذلك أظهرت الدراسة بأنَّ التغيير الديموغرافي هو محرك مهم لعملية النمو في البلدان التي تشهد انخفاضاً سريعاً في الخصوبة، وكما أظهرت نتائج الدراسة من خلال تحليل المتغيرات الديموغرافية في تايوان إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد حوالي 3.2% سنوياً.

دراسة (Wongboonsin & Phiromswad, 2017)،

Searching for empirical linkages between demographic structure and economic growth.

"البحث عن روابط تجريبية بين البنية الديموغرافية والنمو الاقتصادي": حيث أشارت الدراسة بأنَّ الهيكل الديموغرافي يمكن أن يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال العديد من القنوات، وبالرغم من ذلك فإنَّه لا يُعرف الكثير عن كيفية تأثير الهيكل الديموغرافي على النمو الاقتصادي، حيث لم تتناول أي دراسة مجموعة واسعة من القنوات التي يمكن من خلالها بيان أنَّ الهيكل الديموغرافي يؤثر على النمو الاقتصادي في سياق واحد، لكن هذه الدراسة قد قامت بدراسة 45 متغيراً وسيطاً محتملاً بين البنية الديموغرافية والنمو الاقتصادي، حيث تمَّ استخدام خوارزمية البحث السببية لتحديد القنوات التي من خلالها يؤثر الهيكل الديموغرافي على النمو الاقتصادي، وأظهرت نتائج الدراسة بأنَّ الهيكل الديموغرافي يؤثر على النمو الاقتصادي بشكل مختلف ما بين البلدان المتقدمة والنامية، أما بالنسبة للبلدان المتقدمة فإنَّ زيادة نسبة العاملين في منتصف العمر لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي من خلال المؤسسات والاستثمار وقنوات التعليم من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنَّ زيادة نسبة كبار السن لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي من خلال المؤسسات وقنوات الاستثمار، لكن بالنسبة للبلدان النامية (وبدليل ضعيف) أنَّ زيادة نسبة العمال الشباب لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار وتطوير الأسواق المالية والقنوات التجارية، وقيمت الدراسة هذه العلاقة من خلال العديد من المتغيرات التي من خلالها تؤثر البيئة السكانية على النمو الاقتصادي منها الإيرادات والنفقات الحكومية والمؤسسات والتجارية

والاستثمار والتضخم ورأس المال البشري (التعليم والصحة) وتطوير الأسواق المالية وغيرها من المتغيرات التنموية.

دراسة (Choudhry&Elhorst, P.J,2009) بعنوان:

Demographic transition and economic growth in china, India, Pakistan.

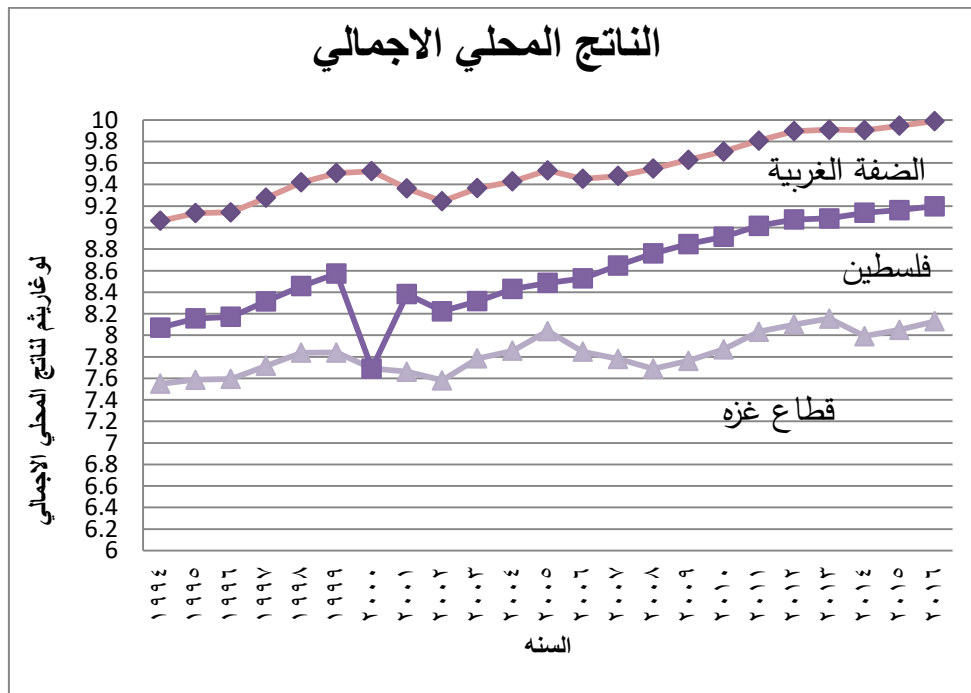
"التحول الديموغرافي والنمو الاقتصادي في الصين والهند وباكستان": فقد تبني الباحثون في هذه الدراسة نموذج Solow-Swan الممتد ليشمل المتغيرات الديموغرافية من أجل تحليل التأثير الكلي للتحول الديموغرافي على النمو الاقتصادي، وقد أظهرت نتائج الدراسة بأن المعلومات المستندة إلى بيانات من سبعين دولة خلال الفترة 1961-2003 أشارت إلى أن نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يرتبط ارتباطاً إيجابياً بفارق النمو بين السكان في سن العمل وإجمالي السكان، ويرتبط بشكل سلبي بالاعتماد على الأطفال والشيخوخة، وبناءً على هذه النتائج، وجد الباحثون أن الديناميكيات السكانية تفسر أن 46% من النمو الاقتصادي أثر في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الصين خلال الفترة 1961-2003 ، و39% في الهند، و25% في باكستان، علاوة على ذلك توقعت الدراسة بأنه يمكن أن يكون للديناميكيات السكانية تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في الهند وباكستان خلال الفترة 2005-2050، وتأثيراً سلبياً في الصين.

الإطار النظري:

النمو الاقتصادي:

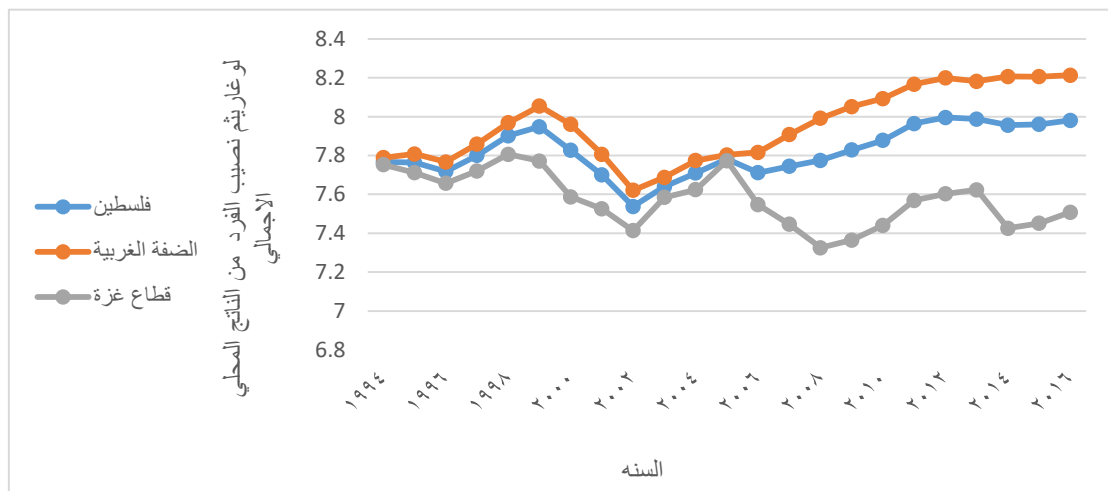
تبذل جميع الدول جهوداً كبيرة للوصول إلى معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، لذلك اهتم الاقتصاديون عبر مختلف المدارس بموضوع النمو الاقتصادي وتفسيراته، شهدت فلسطين معدلات متفاوتة من النمو الاقتصادي منذ استلام السلطة عام 1994 وحتى الآن من الانخفاض والارتفاع في المعدلات.

حيث شهدت الفترة (1995-2017) تطورات سياسية واجتماعية واقتصادية مختلفة حيث بلغ معدل النمو الناتج الاجمالي (8.1) خلال الفترة 1995-1999 فبعد تسلم السلطة الفلسطينية للضفة الغربية وقطاع غزة بدء النمو الاقتصادي بالازدهار والنمو وذلك بسبب موافقة المجتمع الدولي على تقديم الدعم المالي للسلطة الفلسطينية لتأهيل البنية التحتية والبناء المؤسساتي، وفي عام 2000 وبداية انتفاضة الأقصى تراجع النمو واصيب الاقتصاد الفلسطيني بالشلل التام حتى عام 2002 حيث بلغ متوسط النمو (-10.01%)، ومع بداية عام 2004 وعودة الهدوء النسبي للأراضي الفلسطينية عاد الاقتصاد الفلسطيني للتعافي، حيث بلغ نسبة النمو (11.4%) حتى عام 2005، ثم عاد لحالة التدهور بسبب الانتخابات التشريعية والرئاسية التي جرت عام 2006، حيث فرض حصار مالي وسياسي على السلطة الفلسطينية واستمر الحصار حتى منتصف العام 2007، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي (-5.2%) خلال العام 2006، أما في الفترة (2008-2013) بلغ متوسط النمو الاقتصادي (7.29%)، وفي عام 2014 بلغ معدل النمو الاقتصادي (-0.18) وذلك بسبب الحرب على قطاع غزة حيث تم تدمير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني وخلال العامين (2015-2016) بلغ متوسط النمو (3.77%) (بدر، وآخرون، 2018)



الشكل رقم(2): الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين، الضفة الغربية، قطاع غزة للفترة (1994-2016)

نلاحظ الاختلافات التي تحدثنا عنها في النمو الاقتصادي هبوطاً وارتفاعاً خلال السنوات المختلفة، وبالرغم من نمو الاقتصاد الفلسطيني بنسبة تقارب الـ 3% خلال السنوات الماضية، إلا أنَّ معدل دخل الفرد بقي ثابتاً نتيجة للنمو السكاني بنفس النسبة للنمو الاقتصادي تقريباً وهذا ما يعني إلى ضعف القدرة الشرائية خلال ارتفاع معدلات التضخم (الرجوب، 2016)، ويبين الرسم البياني رقم (3) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وفلسطين، ومن هنا كان لا بدَّ لنا من دراسة توزيع الهيكل العمري للسكان في فلسطين وآثاره على النمو الاقتصادي بحيث ستكون الدراسة مقارنة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة.



الشكل رقم (3): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل من فلسطين، الضفة الغربية، قطاع غزة للفترة (1994-2016)

الاستهلاك العائلي:

الناتج المحلي الإجمالي يعتبر الوسيلة الأفضل لقياس أداء الدولة الاقتصادي بما أنَّه يمثل القيمة الإجمالية لما تنتجه لدولة خلال فتره محدد، أي أنَّه يمثل القيمة النقدية بالعملة المحلية للدولة لجميع السلع والخدمات الاقتصادية النهائية المنتجة داخل الدولة خلال فترة زمنية محددة، سواء كانت الاستثمارات محلية أو أجنبية.

إذا يُعرف الناتج المحلي الإجمالي هو حاصل مجموع الاستهلاك والنققات الحكومية والاستثمارات وصافي الصادرات.

$$NX + I + G + C = GDP \text{ أي أن } NX + I + G + C = GDP$$

وتعني "C" أو "Consumption" الاستهلاك أو مجموع نفقات المستهلكين الخاصة داخل اقتصاد بلد ما بما في ذلك السلع المعمرة (السلع التي يتوقع أن يدوم استهلاكها لأكثر من 3 سنوات) والسلع غير المعمرة (التي تتضمن الغذاء والملابس) إضافة إلى الخدمات.

أما الـ "G" أو "Total Government Expenditures" فهي تعني إجمالي النفقات الحكومية بما في ذلك مرتبات موظفي الحكومة وتشديد أو إصلاح الطرق فضلاً عن المدارس العامة والمعدات العسكرية.

في حين ترمز الـ "I" أو "Investments" إلى مجموع استثمارات البلد التي تم إنفاقها على المعدات الرأسمالية والمخزونات والإسكان.

بينما تشير "NX" أو "Net Exports" إلى صافي صادرات دولة ما أو إجمالي صادراتها الدولية بعد خصم إجمالي وارداتها (اسماعيل، 2018).

يعتبر الاستهلاك من الظواهر الاقتصادية المهمة فهو من أهم مقومات النشاط الاقتصادي، حيث أن حجم إنفاق الأسرة يشكل جزءاً مهماً من حجم الاستهلاك الكلي، ويمكن تعريف الاستهلاك أنه

إنفاق الدخل على السلع والخدمات التي تستخدمها الأسرة في فترة قصيرة كالمواد الغذائية.

هناك العديد من المحددات التي تؤثر على استهلاك العائلة منها: -

1. دخل الأسرة.

2. المستوى العام للأسعار.

3. السياسات المالية والنقدية للدولة.

4. المحيط الاجتماعي للأسرة.

5. الثروة.

6. التوقعات.

7. حجم السكان

ونعنى في هذا البحث التركيز على حجم السكان حيث أنه كلما زاد عدد السكان سيزيد الاستهلاك الكلي للعائلة من السلع والخدمات وذلك يرجع إلى أن الزيادة السكانية ستكون مصحوبة بزيادة عدد المشتريين، وكذلك قد تؤثر بنية الأسرة على نمط إنفاقها الاستهلاكي، فكل فرد من أفراد الأسرة يختلف إنفاقه تبعاً للتركيب الجنسي والعمرى، وأيضاً استهلاك الطفل يختلف عن استهلاك الأكبر سناً ويختلف عن استهلاك الشخص المسن داخل الأسرة (زروخي، 2012)، من هنا كان لا بدّ من دراسة أثر هذه التغيرات السكانية المختلفة على الناتج المحلي الإجمالي الذي يعبر عن معدل النمو الاقتصادي في الدولة.

الفصل الثالث

الفصل الثالث

المعطيات ومنهجية البحث

يعرض هذا الفصل المنهجية والبيانات التي تمّ استخدامها في هذا البحث.

البيانات:

ينفذ الجهاز المركزي للإحصاء التعداد السكاني في فلسطين بشكل دوري كل 10 سنوات منذ العام 1997، بناءً عليه تمّ تنفيذ التعداد على ثلاث دورات عام 1997 وعام 2007 وعام 2017، وقد تمّ استخدام البيانات الإحصائية المتوفرة في المسوحات السكانية التي تمّ إعدادها على مدى السنوات السابقة لتقديم هذا البحث.

الفئة المستهدفة:

تصنف التركيبة العمرية في فلسطين إلى ثلاث أقسام: أولها المعالين وهم من كانوا دون سن الخامسة عشرة، والقسم الثاني الطبقة العاملة من سن 15 إلى سن 65، وأخيراً كبار السن فوق الخامسة والستين، بالاعتماد على البيانات المتوفرة من جهاز الإحصاء الفلسطيني الخاصة بمسح السكان على ثلاث فترات 1997 و 2007 و 2017.

طريقة جمع البيانات:

حجم العينة المستخدم في البحث يختلف كل عشر سنوات تمّ التعداد فيها وتختلف منهجية جمع المعلومات في كل فترة من هذه الفترات، التعداد السكاني لعام 1997 لم يشمل الجزء المتعلق بمحافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1976، أيضاً شمل التعداد جميع الأفراد المتواجدين في الأراضي الفلسطينية بغض النظر عن الجنسية والمواطنة وأسباب التواجد، بغض النظر عن مكان التواجد في الأراضي الفلسطينية، جميع الفلسطينيين الذين سيدرسون في الخارج بصورة مؤقتة وجميع المعتقلين في السجون بغض النظر عن مدة الاعتقال جميع الفلسطينيين المتواجدين في الخارج بصورة مؤقتة ولهم مكان إقامة في الأراضي الفلسطينية.

أما بالنسبة لتعداد عام 2007 شمل التعداد جميع الأفراد على قيد الحياة داخل الأراضي الفلسطينية منذ تاريخ 01/12/2007 والمتواجدين بصورة مؤقتة ولمدة سنة أو أقل خارج فلسطين ولهم أسر داخلها، وشمل أيضاً الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية بغض النظر عن مدة الاعتقال.

توجه الجهاز المركزي للإحصاء في تعداد عام 2017 نظراً للتطور التقني والتكنولوجي إلى استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والأجهزة اللوحية وتقنيات نشر المعلومات، حيث تمّ استخدامها في تنفيذ التعداد العام للسكان والمنشآت 2017 في فلسطين، وذلك بهدف الوصول إلى مستوى عالي من الدقة والتكامل والشمولية للبيانات الإحصائية، وعدد السكان الإجمالي يشمل عدد السكان الذين تمّ عدّهم فعلاً وعدد الأفراد المقدّر، وعدد السكان الذين تمّ عدّهم (4705855) يشمل 31938 فرداً لم يتمكنوا من الحصول على بياناتهم.

حجم العينة المستخدمة في الإحصاء الفلسطيني متمثلة في كافة سكان فلسطين كعينة طبقية وكل طبقة في عينة البحث هي عبارة عن محافظة، حيث بلغ عددها 10 محافظات (رام الله والبيرة، الخيل، بيت لحم، جنين، نابلس، طوباس، أريحا، طولكرم، سلفيت، قلقيلية) ، قطاع غزة (يشمل محافظات شمال غزة، غزة، دير البلح، خان يونس، رفح)

طريقة التحليل:

تحليل البيانات:

سوف يتمّ تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي Eviews باعتماد النموذج الملائم لمتغيرات البحث من خلال (Fixed Effect Model). وأخيراً اختبار فرضيات النموذج لمتغيرات الدراسة كالتالي: -

اختبار المتغيرات للصفة الغربية:

$$\log Y_{i1} = \log \alpha_0 + \alpha_1 P_1 + \alpha_2 P_2 + \alpha_3 P_3 + e$$

Y_{i1} : النمو الاقتصادي في الضفة الغربية

الفئة العمرية الأولى : P_1

α_0 : ثابت النموذج

الفئة العمرية الثانية : P_2

P_3 : الفئة العمرية الثالثة

اختبار المتغيرات لقطاع غزة:

$$\log Y_{i2} = \log \alpha_0 + \alpha_1 P_1 + \alpha_2 P_2 + \alpha_3 P_3 + e$$

Y_{i2} : النمو الاقتصادي في غزة

الفئة العمرية من 0-14 : P_1

α_0 : ثابت النموذج

الفئة العمرية من 15-65 : P_2

P_3 : الفئة العمرية من 65+

اختبار المتغيرات لفلسطين باستخدام Fixed Effect Model

$$\log Y_{ti} = \log \alpha_0 + \alpha_1 P_{1ti} + \alpha_2 P_{2ti} + \alpha_3 P_{3ti} + D$$

Y_{ti} : الناتج المحلي الإجمالي

D: متغير وهمي (الضفة وغزة)

P_{1ti} : الفئة العمرية من 0-14

α : ثابت النموذج

P_{2ti} : الفئة العمرية من 15-65

P_{3ti} : الفئة العمرية من 65+

الفصل الرابع

الفصل الرابع

النموذج القياسي ونتائج البحث

النموذج القياسي:

يعرض هذا الفصل قياس أثر التغيرات الديموغرافية في فلسطين على النمو الاقتصادي وذلك بواسطة أدوات الاقتصاد القياسي باستخدام معادلات الانحدار البسيط التالية:-

$$\log Y_{i1} = \log(\alpha_0 + \alpha_1 P_1 + \alpha_2 P_2 + \alpha_3 P_3 + e)$$

$$\log Y_{i2} = \log(\alpha_0 + \alpha_1 P_1 + \alpha_2 P_2 + \alpha_3 P_3 + e)$$

$$\log Y_{ti} = \log(\alpha_0 + \alpha_1 P_{1ti} + \alpha_2 P_{2ti} + \alpha_3 P_{3ti} + D)$$

حيث $\log Y_{i1}$ هو الناتج المحلي الإجمالي، P_1 هو الفئة العمرية الأولى للسكان من عمر

0-14

P_2 هو الفئة العمرية الثانية من عمر 15-65، P_3 هو الفئة العمرية الثالثة +65.

$\alpha_2 \alpha_1 \alpha_3$: تعود إلى معاملات المتغيرات المستقلة وتشير إلى احتمال وقوع العامل التابع مع بقاء باقي العوامل الأخرى ثابتة.

D: وهي المنطقة الجغرافية (الضفة، وقطاع غزة)

نظرة عامة حول Panel Data Analysis:

Panel Data: هي مجموعة من البيانات التي يتم فيها ملاحظة سلوك المدخلات عبر الوقت وفي أكثر من مكان فتكون على بعدين (مقطعي وطولي) ويمكن أن تكون هذه المدخلات أفراد، دول، شركات، وغيرها وتتيح هذه البيانات التحكم في المتغيرات التي لا يمكن مراقبتها أو قياسها

وتمكن الباحث من تضمين متغيرات على مستويات مختلفة من التحليل (مثل السكان والمدارس والولايات والمقاطعات) المناسبة للنماذج متعددة المستويات.

وهناك تقنيتان رئيسيتان لتحليل Panel Data :-

:Fixed Effects Model

هذا النموذج هو نموذج إحصائي تكون فيه المتغيرات كميات ثابتة وغير عشوائية فيمكن استخدامه عندما تكون نسبة السكان ثابتة مثلاً فيكون الأفضل استخدام التأثير الثابت ويبحث أيضاً في العلاقات بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة خلال كيانات مثل الدولة أو الشخص وغيرها وكل كائن من هذه الكيانات له خصائص فردية خاصة به لا تؤثر على غيرها.

:Random Effects Model

هذا النموذج تكون فيه المتغيرات عشوائية غير ثابتة ولا يوجد أي ارتباط بين المتغيرات التابعة والمستقلة التي تكون في هذا النموذج.

نتائج البحث:

أولاً: نتائج تحليل البحث على مستوى فلسطين

تم استخدام نموذج التحليل الثابت **Fixed Effect** للتوصل إلى النتائج وتم اختياره بدلاً من **Random Effects Model** لأن الزيادة السكانية في فلسطين خلال سنوات الدراسة كانت بمقدار ثابت فتم اختيار نموذج التحليل الثابت بدلاً من العشوائي.

كما يبين الجدول تحليل الإحصائي Fixed Effect:

الجدول رقم (3): تحليل Fixed Effect Model لنتائج الدراسة على مستوى فلسطين

معادلة الانحدار الخطي			Model	
Std.Err	Prob	Coef.		
2.148	.05	4.2-	constant	.1
.52	.19	-.692	الفئة العمرية 0-14	.2
.26	0.000	1.72	الفئة العمرية 15-65	.3
.32	.0534	0.325	الفئة العمرية 65+	.4
-.017	.819	0.17-	المتغير الوهمي	.5
0.86			R Square	
42			N	
57.06			F	

$p < 0.05$ *

يشير التحليل السابق الذي يمثل تحليل Fixed Effect Model إلى متغيرات الدراسة التي تم اعتمادها وذلك على النحو التالي:-

أولاً: متغير P1 والذي يمثل سكان فلسطين ضمن الفئة العمرية من 0-14 عام ليس ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 وهذا ما يختلف مع النظرية الاقتصادية التي تشير إلى أن هذه الفئة العمرية لها تأثير سالب على النمو الاقتصادي في أي دولة.

ثانياً: متغير P2 والذي يمثل سكان فلسطين ضمن الفئة العمرية من 15-65 عام ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 وهذا التأثير موجب حيث كلما زاد عدد سكان هذه الفئة 1% فإن هناك زيادة في متغير GDP بمقدار 1.72% وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع نسبة العاملين في هذه الفئة وإنتاجيتها العالية.

ثالثاً: متغير P3 والذي يمثل سكان فلسطين ضمن الفئة العمرية 65+ عام ليس ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 وهذا ما يختلف مع النظرية الاقتصادية التي تشير إلى أن هذه الفئة العمرية لها تأثير سالب على النمو الاقتصادي في أي دولة.

رابعاً: متغير D الذي يمثل متغير وهمي المنطقة (الضفة الغربية وقطاع غزة) وهو ليس ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05.

ثانياً: - نتائج التحليل مقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة

الضفة الغربية:-

جدول رقم (4): تحليل Fixed Effect Model لنتائج الدراسة على مستوى الضفة الغربية

معادلة الانحدار الخطي			Model	
Std.Err	Prob	Coef.		
4.36	.52	2.8-	constant	.1
1.02	.09	-1.82	الفئة العمرية 0-14	.2
.46	0.000	2.43	الفئة العمرية 15-65	.3
.22	.03	.52	الفئة العمرية 65+	.4
0.800			R Square	
21			N	
22.72			F	

يشير التحليل السابق الذي يمثل تحليل متغيرات الدراسة التي تم اعتمادها على مستوى الضفة الغربية وذلك على النحو التالي:-

أولاً: متغير P1 والذي يمثل سكان الضفة الغربية ضمن الفئة العمرية من 0-14 عام ليس ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 وهذا ما يختلف مع النظرية الاقتصادية التي تشير إلى أن هذه الفئة العمرية لها تأثير سالب على النمو الاقتصادي في أي دولة.

ثانياً: متغير P2 والذي يمثل سكان الضفة الغربية ضمن الفئة العمرية من 15-65 عام عامل ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بتأثير موجب حيث كلما زاد عدد سكان هذه الفئة 1% فإن هناك زيادة في متغير GDP بمقدار 2.43% وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع نسبة العاملين في هذه الفئة وإنتاجيتها العالية.

ثالثاً: متغير P3 والذي يمثل سكان الضفة الغربية ضمن الفئة العمرية +65 عام عامل ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05. بتأثير موجب حيث كلما زاد عدد سكان هذه الفئة 1% فإن هناك زيادة في متغير GDP بمقدار 5%. وهذا ما يختلف مع النظرية الاقتصادية التي تشير إلى أن هذه الفئة العمرية لها تأثير سالب على النمو الاقتصادي في أي دولة، ولكن خصوصية المجتمع الفلسطيني وبقاء كبار السن في سلك العمل والعطاء حتى عمر متأخر أدى إلى تأثير هذه الفئة بشكل إيجابي.

قطاع غزة :-

جدول رقم (5): جدول 9 تحليل Fixed Effect Model لنتائج الدراسة على مستوى قطاع

غزة

معادلة الانحدار الخطي			Model	
Std.Err	Prob	Coef.		
1.30	.005	4.10-	constant	.1
.32	.57	.18	الفئة العمرية 0-14	.2
1.17	0.000	1.19	الفئة العمرية 15-65	.3
.13	.25	0.16-	الفئة العمرية 65+	.4
0.86			R Square	
21			N	
37.31			F	

يشير التحليل السابق الذي يمثل تحليل متغيرات الدراسة التي تم اعتمادها على مستوى القطاع وذلك على النحو التالي:-

أولاً: متغير P1 والذي يمثل سكان قطاع غزة ضمن الفئة العمرية من 0-14 عام عامل ليس ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 وهذا ما يختلف مع النظرية الاقتصادية التي تشير إلى أن هذه الفئة العمرية لها تأثير سالب على النمو الاقتصادي في أي دولة.

ثانياً: متغير P2 والذي يمثل سكان قطاع غزة ضمن الفئة العمرية من 15-65 عام ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بتأثير موجب حيث كلما زاد عدد سكان هذه الفئة 1% فإن هناك زيادة في متغير GDP بمقدار 1.19% وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع نسبة العاملين في هذه الفئة وإنتاجيتها العالية.

ثالثاً: متغير P3 والذي يمثل سكان قطاع غزة ضمن الفئة العمرية +65 عام عامل ليس ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05. وهذا ما يختلف مع النظرية الاقتصادية التي تشير إلى أن هذه الفئة العمرية لها تأثير سالب على النمو الاقتصادي في أي دولة.

الفصل الخامس

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

فحصت هذه الدراسة تأثير التغيرات الديموغرافية في التركيبة السكانية وتأثيرها على النمو الاقتصادي وقد شمل التحليل عدة مستويات حيث تم التحليل على مستوى فلسطين ككل ومن ثم تم التحليل على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة وبيان الفرق بينهما، فهدف هذه الدراسة هو توضيح أثر تغير الفئات العمرية الثلاث على النمو الاقتصادي فجاءت النتائج بأثر إيجابي للفئة العمرية الثانية على الناتج المحلي الإجمالي للسكان بنسبة 1.72 % ، وأن الفئة العمرية الأولى والثانية ليست ذو دلالة إحصائية على كل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الدراسة في فلسطين.

أما في الضفة الغربية فقد أظهرت النتائج أن الفئة العمرية الأولى ليس لها دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، أما P2 فهي تؤثر إيجابيا بالناتج المحلي الإجمالي بزيادة 2.43% من الناتج المحلي الإجمالي و P3 تؤثر إيجابيا في الناتج المحلي بنسبة زيادة 5%. في الناتج المحلي الإجمالي.

أما في قطاع غزة فقد أظهرت النتائج أن P1,P3 ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 ، أما متغير P2 فهو يؤثر إيجابيا بنسبة 1.19% في الناتج المحلي الإجمالي.

وبعد التوصل إلى نتائجنا المتعلقة بالتغيرات الديموغرافية في فلسطين يمكن استخدام هذه الدراسة كمرجع يستخدم للأبحاث ذات العلاقة حيث تعتبر الأولى من نوعها التي تناولت هذه التغيرات وأثرها المهم على النمو الاقتصادي

التوصيات

- 1- دراسة مفصلة لحجم النمو الديموغرافي في فلسطين.
- 2- معرفة وتحديد المعوقات والعراقيل ذات الصلة بحجم السكان التي تعيق النمو الاقتصادي مثل النمو السكاني المتسارع للسكان وتنظيم معدلات الإنجاب لكل أسرة ولتجنب النمو السكاني المتسارع وللحفاظ على تطور وازدهار النمو الاقتصادي.
- 3- تحديد الإجراءات وتحديد السياسات التي ستخدم صناع القرار في التمكن من الاستفادة من التحول في التركيبة العمرية للسكان.
- 4- يتعين على صناع القرار والمخططين للتنمية أن يأخذوا بعين الاعتبار زيادة عدد الأسر في التجمعات الحضرية خلال العشرة سنوات و الزيادة السكانية الحاصلة في التجمعات الحضرية في الأراضي الفلسطينية، فلذلك يجب العمل على التخطيط لإقامة مساكن ومباني كثيرة لكي تتسع للكثافة السكانية في المناطق الحضرية خاصة والمخيمات والمناطق الريفية عامة، سواء في محافظات الضفة الغربية أو محافظات قطاع غزة.
- 5- على رسمي السياسات العمل على إقامة مشاريع إسكانية وتوفير فرص عمل في المناطق الريفية حتى لا يتسنى للسكان ترك المناطق الريفية والتوجه للسكن في المناطق الحضرية بحثاً عن مصدر رزق لهم.
- 6- على رسمي السياسات العمل على رفع الأجور والرواتب لتتماشى مع ارتفاع في الأسعار وغلاء المعيشة حتى يتسنى للأسر العيش حياة كريمة دون الاعتماد على آخرين.
- 7- يقع على عاتق الدولة العمل على جعل هذا التغير نقطة تحول إلى مرحلة جديدة تتسم بارتفاع في النمو الاقتصادي وتحسين نوعية حياة المواطنين وخفض معدلات البطالة وتحسين المستوى المعيشي بأبعاده الصحية والتعليمية والبيئية.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية:

- احمد عبد الله سلمان. قياس العلاقة بين التغيرات السكانية وبعض مؤشرات النمو الاقتصادي في العراق (1990-2013). (مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعه واسط). (اذار، 2017).
- بدر حمدان، و سالم درويش. مصادر النمو الاقتصادي في فلسطين. المانيا، برلين: المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية (2018).
- جميل هلال. أثر السياسة في الوضع السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة. فلسطين: مجلة الدراسات الفلسطينية (1990).
- حسين احمد الشديدي. التوظيف الامثل كفرصة التحول الديموغرافي (الهبة الديموغرافية) (2016).
- حمدان، بدر؛ درويش، سالم.. مصادر النمو الاقتصادي في فلسطين (2018).
- خليفه.. مبادئ علم السكان. (1986).
- خوالده، عواد. مراحل الانتقال الديموغرافي وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاردن (2016).
- د.يوسف كراج، بسام ابو احمد، و مايكل هيرمن. (2016). فلسطين 2030.
- علاء قريط.. النافذه الديمغرافية وعلاقتها لاتنمية الاقتصادية والاجتماعيه في سوريا. دمشق، سوريا: جامعه دمشق، كلية الاداب والعلوم الانسانية (2013).

– محمد رفعت مقداد. (2008). *النمو السكاني وأثره في القوى العاملة في القطر العربي*. دمشق: مجله جامعه دمشق.

– مسعود موسى. أثر النمو الديموغرافي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. جامعة قاصدي مرباح ورقلة (2015).

– مفتاح عبد السالم عميمش. *الهبة الديموغرافية وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي والبطالة*. (2016).

– يوسف كبراج، عادل الزاغة، و بسام ابو احمد . *فلسطين 2030*. رام الله: مكتب رئيس الوزراء – اللجنة الوطنية. (2016).

المراجع الانجليزية:

– Maestas, N., Mullen, K., & Powell, D. (2016). **The Effect of Population Aging on Economic Growth.**

– Blom david. *طفرة ديمغرافية*. (2016) .

– Blom david. *طفرة ديمغرافية*. (2016) .

– Choudhry, M. T., & Elhorst, P. J. . (2009). *demographic transition and economic growth in china, India, Pakistan.*

– Cséfalvaiová, K., & Makhalova, E. (2014). **THE EFFECTS OF AGE-STRUCTURE CHANGES ON THE DEVELOPMENT OF SOCIAL AND ECONOMIC PROCESSES.**

– Liu, S., & , & Hu, A. (2013). **Demographic change and economic growth Theory and evidence from China.**

- Pei-Ju, L. (2009). . *Deose Demographic change matere for growth.*
- Prskawetz, A., K"oge, T., Sanderson, W. C., & Scherbov, S. (2004). *The Effects of Age Structure on Economic Growth: An Application of Probabilistic Forecasting to India.* Vienna Institute of Demography.
- Sax, S. (2013). *DEMOGRAPHIC CHANGES IN DEVELOPED AND DEVELOPING COUNTRIES.*
- Willekens, F. (2014). *Demographic transitions in Europe. GERMANY: Max Planck Institute for Demographic Research.*
- Wongboonsin, K., & Phiromswad, P. (2017). *Searching for empirical linkages between demographic structre and economic growth.*
- Zhang, H., Zhang, H., & Zhang, J. (2014). *Demographic Age Structure and Economic.* The Chinese University of Hong Kong.

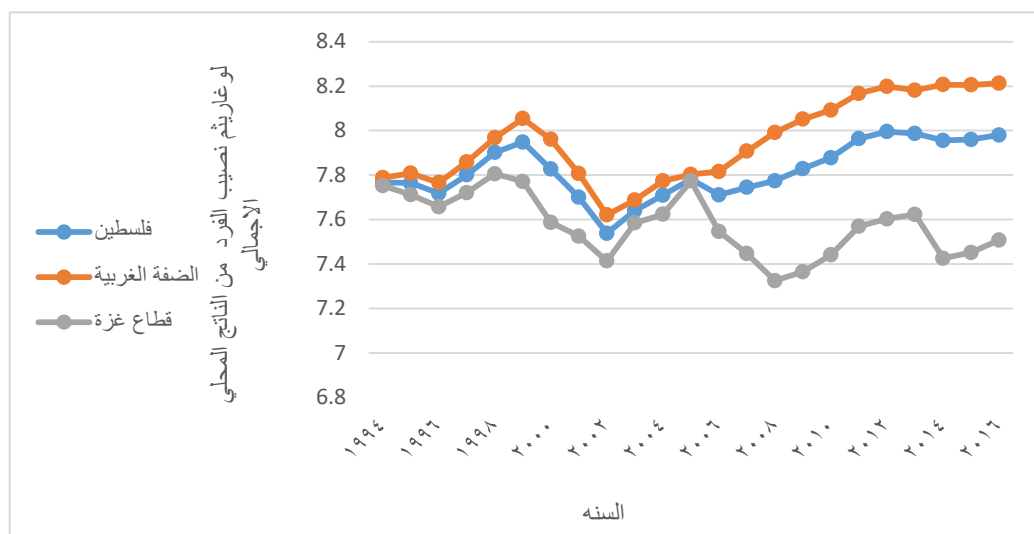
المواقع الالكترونية

- <https://www.alaraby.co.uk/economy/2016/12/23/%D9%86%D9%\>
- <https://ar.wikipedia.org/wiki>
- <https://www.alaraby.co.uk/economy/2016/12/23/%D9>
- <http://jeasiq.uobaghdad.edu.iq/index.php/JEA>

- <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/encyclopedia-economy/2015/7/28/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A-3-1-%D9%81%D9%8A-2017>
- محمد الرجوب. نمو الاقتصاد الفلسطيني 3.1% في 2017. تم الاسترداد من العربي الجديد (23 ديسمبر، 2016):
<https://www.alaraby.co.uk/economy/2016/12/23/%D9%86%D9%85%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A-3-1-%D9%81%D9%8A-2017>

الملاحق

ملحق الفصل الاول



**جدول رقم (1) : الناتج المحلي الاجمالي حسب المنطقة بالأسعار الجارية من
1994 حتى عام 2016**

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (فلسطين)	الناتج المحلي الاجمالي (الضفة الغربية)	الناتج المحلي الاجمالي (قطاع غزة)
1997	3759.8	2,474.90	1,284.90
1998	4067.8	2,688.70	1,379.10
1999	4271.2	2,935.7	1,335.50
2000	4313.6	2,995.90	1,317.70
2001	4003.7	2,706.00	1,297.70
2002	3555.8	2,370.2	1,185.60
2003	3968.0	2560.8	1,407.20
2004	4329.2	2836	1,493.20
2005	4831.8	3029.9	1,801.90
2006	4910.1	3357.8	1,552.30
2007	5505.8	3990.6	1,515.20
2008	6673.5	5166.6	1,506.90
2009	7268.2	5520.1	1,748.10
2010	8913.1	6,630.00	2,283.10
2011	10465.4	7,917.8	2,547.60
2012	11279.4	8,596.8	2,682.60
2013	12,476.0	10,614.80	2,900.70
2014	12,715.6	11,136.30	2,853.40
2015	12673.0	11,072.30	2,900.10
2016	13425.7	12,181.80	3,223.60
2017	16,128.0	13,002.3	3,125.70

جدول رقم (2) النمو الاقتصادي في فلسطين للفترة (1994-2016)

النمو الاقتصادي الفلسطيني	السنة
15.45739106	1995
3.862556354	1996
10.27099953	1997
8.191925102	1998
5.000245833	1999
0.992695261	2000
-7.184254451	2001
-11.18715188	2002
11.59232803	2003
9.102822581	2004
11.60953525	2005
1.620514094	2006
12.1321358	2007
21.20854372	2008
8.91136585	2009
22.63146309	2010
17.41593834	2011
7.778011352	2012
10.60905936	2013
1.920174926	2014
-0.335021548	2015
5.939398722	2016

جدول رقم (3): نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في فلسطين، الضفة الغربية، قطاع غزة

السنة	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
1994	2,361.0	2,413.5	2,328.2
1995	2,361.0	2,413.5	2,328.2
1996	2,361.0	2,413.5	2,328.2
1997	2,361.0	2,413.5	2,328.2
1998	2,361.0	2,413.5	2,328.2
1999	2,361.0	2,413.5	2,328.2
2000	2,361.0	2,413.5	2,328.2
2001	2,361.0	2,413.5	2,328.2
2002	2,361.0	2,413.5	2,328.2
2003	2,361.0	2,413.5	2,328.2
2004	2,361.0	2,413.5	2,328.2
2005	2,361.0	2,413.5	2,328.2
2006	2,361.0	2,413.5	2,328.2
2007	2,361.0	2,413.5	2,328.2
2008	2,361.0	2,413.5	2,328.2
2009	2,361.0	2,413.5	2,328.2
2010	2,361.0	2,413.5	2,328.2
2011	2,361.0	2,413.5	2,328.2
2012	2,361.0	2,413.5	2,328.2
2013	2,361.0	2,413.5	2,328.2
2014	2,361.0	2,413.5	2,328.2
2015	2,361.0	2,413.5	2,328.2
2016	2,361.0	2,413.5	2,328.2

الجدول رقم(4): عدد السكان في فلسطين حسب العمر والمنطقة ، 1997

العمر	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
4-0	478772	280454	198318
9-5	422851	247158	175693
14-10	321573	192680	128893
19-15	273351	168708	104643
24-20	236656	149513	87143
29-25	190903	125164	65739
34-30	165363	104636	60727
39-35	123770	80194	43576
44-40	88668	55807	32861
49-45	68351	41601	26750
54-50	55998	36619	19379
59-55	41984	27831	14153
64-60	41903	27363	14540
69-65	34449	22737	11712
74-70	24948	16835	8113
79-75	14372	10076	4296
84 - 80	8194	5548	2646
89 - 85	3948	2997	951
94 - 90	2754	1939	815
+ 95	1554	1105	449
غير مبين	1307	1135	172
مجموع	3,669,244	2,281,714	1,387,530

الجدول رقم(5): عدد السكان في فلسطين حسب العمر والمنطقة ، 2007

العمر	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
4-0	547,255	317,647	229,608
9-5	497,046	305,414	191,632
14-10	494,147	297,588	196,559
19-15	436,950	261,139	175,811
24-20	328,462	199,500	128,962
29-25	270,054	169,244	100,810
34-30	231,168	148,327	82,841
39-35	190,384	127,187	63,197
44-40	167,452	108,361	59,091
49-45	125,811	83,150	42,661
54-50	89,709	57,861	31,848
59-55	67,530	41,994	25,536
64-60	51,685	34,527	17,158
69-65	36,376	24,771	11,605
74-70	31,150	20,909	10,241
79-75	22,204	15,083	7,121
84 - 80	12,411	8,708	3,703
89 - 85	5,668	4,099	1,569
94 - 90	2,141	1,512	629
+ 95	1,126	851	275
غير مبين	60,515	53,842	6,673
مجموع	3,669,244	2,281,714	1,387,530

الجدول رقم(6):عدد السكان في فلسطين حسب العمر والمنطقة ، 2017

العمر	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
4-0	653,034	372,532	280,502
9-5	618,149	344,217	273,932
14-10	545,050	316,716	228,334
19-15	488,229	298,021	190,208
24-20	478,978	284,737	194,241
29-25	405,012	237,139	167,873
34-30	304,834	182,865	121,969
39-35	257,595	160,624	96,971
44-40	225,057	144,163	80,894
49-45	184,459	123,072	61,387
54-50	162,112	104,826	57,286
59-55	117,931	77,738	40,193
64-60	81,854	52,694	29,160
69-65	59,154	36,934	22,220
74-70	39,556	26,510	13,046
79-75	23,708	16,368	7,340
84 - 80	16,255	11,080	5,175
89 - 85	8,427	5,833	2,594
94 - 90	2,970	2,086	884
+ 95	1,338	931	407
غير مبين	31,899	31,198	701
مجموع	4,705,601	2,830,284	1,875,317

Fixed Effect Model تحليل

Dependent Variable: GDP
 Method: Panel Least Squares
 Date: 01/22/21 Time: 19:18
 Sample: 1997 2017
 Periods included: 21
 Cross-sections included: 2
 Total panel (balanced) observations: 42

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-4.305199	2.175192	-1.979227	0.0553
P1	-0.692742	0.521641	-1.328005	0.1923
P2	1.725417	0.265785	6.491775	0.0000
P3	0.325286	0.162985	1.995808	0.0534

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.860510	Mean dependent var	3.478533
Adjusted R-squared	0.845430	S.D. dependent var	0.303713
S.E. of regression	0.119406	Akaike info criterion	-1.301228
Sum squared resid	0.527540	Schwarz criterion	-1.094363
Log likelihood	32.32579	Hannan-Quinn criter.	-1.225404
F-statistic	57.06287	Durbin-Watson stat	0.569062
Prob(F-statistic)	0.000000		

تحليل الضفة الغربية

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 01/22/21 Time: 19:13
Sample: 1997 2017
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.814861	4.360268	-0.645571	0.5272
P1	-1.824490	1.023470	-1.782652	0.0925
P2	2.431443	0.461824	5.264867	0.0001
P3	0.522257	0.223969	2.331821	0.0323
R-squared	0.800397	Mean dependent var	3.689061	
Adjusted R-squared	0.765173	S.D. dependent var	0.269821	
S.E. of regression	0.130752	Akaike info criterion	-1.061379	
Sum squared resid	0.290635	Schwarz criterion	-0.862422	
Log likelihood	15.14448	Hannan-Quinn criter.	-1.018200	
F-statistic	22.72300	Durbin-Watson stat	1.121339	
Prob(F-statistic)	0.000004			

تحليل قطاع غزة

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 01/22/21 Time: 19:03
Sample: 1997 2017
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-4.107996	1.301686	-3.155903	0.0058
P1	0.183438	0.321245	0.571021	0.5755
P2	1.199807	0.175958	6.818711	0.0000
P3	-0.160404	0.137637	-1.165412	0.2599
R-squared	0.868159	Mean dependent var	3.268006	
Adjusted R-squared	0.844893	S.D. dependent var	0.152369	
S.E. of regression	0.060008	Akaike info criterion	-2.619026	
Sum squared resid	0.061217	Schwarz criterion	-2.420070	
Log likelihood	31.49978	Hannan-Quinn criter.	-2.575848	
F-statistic	37.31453	Durbin-Watson stat	0.615262	
Prob(F-statistic)	0.000000			

An-Najah National University

Faculty of Graduate Studies

**The Effects of Age Structure on Economic
Development in the West Bank and Gaza Strip
Comparative Study**

Prepared By

Hiba Belal Ahmad Faraj

Supervised

Dr. Ass Al'trash

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of The Requirement
For The Degree of Master Economic Policy Management, Faculty of
Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.**

2021

The Effects of Age Structure on Economic Development West Bank and Gaza Strip(Comparative Study)

Prepared by
Hiba Belal Ahmad Farraj
Supervised
Dr. Ass Al'trash

Abstract

The present study aims at revealing the impact of changes in the age structure of the population in Palestine on the one hand and the West Bank and Gaza Strip on the other side on economic growth. This study divided population variables into three age groups as follows: the first- age group from 0-14, the second- age group 15-65, and the age group 65. EViews program was utilized in order to achieve the requirements and examine the hypotheses of the study. Besides, this study also relied one model, the Fixed Effect, to handle with Panel Data. The study found that at the level of Palestine, a 1% increase in the population of the age group will lead to an increase of 1.72% in the gross domestic product, while at the level of the West Bank, a 1% increase in the population will lead to an increase of 2.43% in the GDP. Moreover, the increase in the population of the third age group will lead to an increase of 5% of the gross domestic product. As for the Gaza Strip, the increase in the population of the second age group by 1% will lead to an increase of 1.19% in the gross domestic product. Where the study recommended the necessity of working to provide job opportunities and stimulate investments, especially for the second age group, which is the most productive and directly affects the Palestinian economy.